عــروض مــوقــعــة

النظام الاقتصادى الدولى المعاصر

الببلاوى، حازم.

النظام الاقتصادى الدولى المعاصر / تأليف حازم الببلاوى .ـ القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ٢٠٠٥ .

٢٠٠ص ؛ ٢٤سم .

عرض

أحمد مصطفى البحيرى

الطبعة الأولى من هذا الكتاب صدرت فى مايو عام٢٠٠٠م عن "المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب " بالكويت . ويؤكد المؤلف فى مقدمته للطبعة الثانية ـ التى هى محل هذا العرض ـ أنه لم يطرأ تغيير جوهرى أو مفاجىء على النظام الاقتصادى الدولى خلال الفترة بين الطبعتين ـ ربما باستثناء أحداث ١١ سبتمبر ـ وأن ما حدث خلال هذه الفترة تطور تدريجى ومستمر ، ولكن الجديد هو أن نتائج هذا التطور المستمر قد ظهرت بشكل واضح على السطح خلال السنوات الأخيرة .

الطبعة الجديدة تتضمن إضافة باب جديد عن "المعايير الدولية للنشاط الاقتصادى الدولى" . وكانت الطبعة الأولى تقتصر على بابين : الأول عن "النظام الاقتصادى غداة نهاية الحرب العالمية الثانية" ، والثانى عن "تطور الاقتصاد العالمى فى الربع الأخير من القرن العشرين" .

والمؤلف ، الدكتور حازم الببلاوى يعمل حالياً مستشاراً لصندوق النقد العربى ، وكان قد شغل سابقاً منصب وكيل الأمين العام للأمم المتحدة ، وقبل ذلك كان رئيساً لمجلس إدارة البنك المصرى لتنمية الصادرات ورئيساً للشركة المصرية لضمان الصادرات . وقد بدأ حياته فى المجال الأكاديمى ؛ حيث عمل مدرساً ثم أستاذا للاقتصاد فى جامعة الإسكندرية . وله مؤلفات عربيه فى الاقتصاد ولعل من أهمها فى الآونة الأخيرة كتابان ، الأول بعنوان "دليل الرجل العادى إلى التغيير الاقتصادى" ، والثانى بعنوان "التغيير من أجل الاستقرار" .

والباب الأول من هذا الكتاب يقع فى حوالى ٢٩صفحة ويتكون من فصلين ، الفصل الأول يبحث فى الأوضاع الاقتصادية الدولية عند نهاية الحرب العالمية

الثانية ، والفصل الثانى يقدم صورة للنظام الاقتصادى الدولى الذى نشأ وتطور كنتيجة لتلك الأوضاع .

فى الفصل الأول يشير المؤلف إلى ثلاث قضايا ظهرت بشكل واضح عندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها . أول هذه القضايا هى إعادة تعمير أوروبا اقتصادياتها المنهارة . القضية الثانية هى ظهور كتلتين اقتصاديين أحدهما فى الغرب - تحت قيادة الولايات المتحدة - والأخرى فى الشرق تحت قيادة الاتحاد السوفيتى أما القضية الثالثة فهى ظهور الاهتمام بقضايا التنمية فى العالم الثالث .

عندما يتناول المؤلف القضية الأولى يشير إلى أن المنتصرين فى الحرب العالمية الثانية قد استخلصوا دروساً عن مدى قصر نظر سياسة الانسياق وراء غرائز الانتقام من المهزومين ؛ حيث إن فرض العقوبات والتعويضات المبالغ فيها على المانيا بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى أدى إلى وقوعها فى براثن نظام سياسى متطرف ، هو النظام النازى ، الذى طالب بإلغاء معاهدة فرساى التى فرضت هذه العقوبات والتعويضات ، وبدأت ديناميكية العداء للحلفاء التى لم تلبث أن أدت إلى قيام حرب ثأرية هى الحرب العالمية الثانية . ومن ناحية أخرى فقد جاءت نهاية هذه بخطر جديد هو خطر الشيوعية ، الذى بات يهدد أوروبا المنهكة من الحرب ، فى مثل هذه الظروف كان استمرار الأوضاع الاقتصادية المنهارة لأوروبا هو إذكاء وتدعيم للحركات الشيوعية النشطة بها . أدى ذلك كله إلى ضرورة العمل بمختلف الوسائل لإعادة إنعاش الاقتصاد الأوروبي . وكان مشروع مرشال ، الأمريكي ، هو أحد الوسائل لتحقيق ذلك . يشير المؤلف إلى أن دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤١ قد ساعد على إنعاش الاقتصاد الأمريكي الذى عانى من ركود شديد منذ الأزمة العالمية فى عام ١٩٢٩ ، ويؤكد على أن الاقتصاد الأمريكي قد خرج من الحرب العالمية الثانية أقوى مما دخلها . وبعد نهاية المجهود الحربى كان لابد من تحويل الموارد التى استخدمت فى الأغراض العسكرية إلى أغراض مدنية وإلا واجه الاقتصاد الأمريكي خطر الانكماش من جديد . وفى نفس الوقت فإن خروج أوروبا محطمة من الحرب حد من قدرتها على الاستيراد من الولايات المتحدة الأمريكية ، مما يعنى أن الأسواق الخارجية كانت مغلقة تقريباً ، أمام الاقتصاد الأمريكي ، ومن هنا فقد كانت الدعوة إلى تعمير أوروبا خدمة للاقتصاد الأمريكي وذلك بتوفير أسواق له أثناء التعمير ، ثم خلق شريك اقتصادى له عندما تتم إعادة التعمير .

يرى المؤلف أنه لا خلاف على أهمية الجهود الذاتية الأوروبية فى تحقيق إعادة إنعاش أوروبا ، إلا أنه يرى أيضاً أن مشروع مرشال كان فعالاً فى الإسراع بتحقيق هذه النتائج الإيجابية ، وبوجه خاص فقد كان هذا المشروع النواة التى ساعدت على توجيه التطورات الاقتصادية اللاحقة فى أوروبا فى اتجاهات حرية التجارة ، والتعاون الإقليمى ، والأخذ باستراتيجية النمو الاقتصادى باعتباره معياراً لتقدم الدول ونجاح الحكومات ، بدلاً من التركيز على اعتبارات أخرى مثل مقاومة البطالة وخلق فرص للعمل ، وهى الاعتبارات التى سادت فى الفترة بين الحربين العالميتين . وشهد العالم الصناعى الغربى ربع

قرن مجيد من النمو الاقتصادى امتد من عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٧٠ وبعدها بدأت الأزمات، ولكن هذه قصة أخرى يتناولها المؤلف فى الباب الثانى.

القضية الثانية وهى قضية المواجهة بين النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى، ويشير المؤلف فى إطارها إلى جذور الخلاف الأيديولوجى بين النظامين وتاريخ الصراع بينهما بدءا بما عرف باسم «حروب التدخل» التى نشبت عقب استيلاء الحزب الشيوعى على الحكم فى روسيا، ثم يشير إلى فترة المهادنة التى سادت بدءاً من عام ١٩٢٩ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وجاءت بدايتها لانشغال الدول الصناعية الغربية فى مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، ثم استمرت لمواجهة عدو مشترك هو ألمانيا النازية. مع بداية فترة المهادنة استغل النظام الروسى هدوء الجبهة الخارجية لتعزيز مركزه ضد أعدائه فى الداخل وفرض نظام المزارع الجماعية وبدأ فى تنفيذ خطط خمسية للتصنيع. وفى خلال الحرب استفاد الاتحاد السوفيتى من المعاونات الأمريكية فى المجالين الحربى والصناعى. وكانت ماكينة الدعاية للحركة الشيوعية الدولية بالغة النشاط فى هذه الفترة ولم تجد مقاومة من الدولة الغربية الحليفة، وساعدت ظروف الحرب على اتساع نفوذ الحركات الشيوعية فى معظم الدول الأوروبية خاصة وأن الأحزاب الشيوعية فى الدول التى احتلتها ألمانيا النازية قد لعبت دوراً هاماً فى الحركات الشعبية التى قاومت الاحتلال. وفى خلال المراحل الأخيرة من الحرب تقدم جيش الاتحاد السوفيتى مكتسحاً معظم دول أوروبا الشرقية التى كانت قد سقطت فى أيدى ألمانيا النازية حتى قابل جيش الحلفاء فى برلين، وقسمت أوروبا بالتالى إلى قسم شرقى تحكمه أحزاب شيوعية خاضعة للاتحاد السوفيتى، وقسم غربى موال للنفوذ الأمريكى.

وهكذا خرج الاتحاد السوفيتى من الحرب العالمية الثانية وهو أحد القوى العظمى فى العالم وشارك على قدم المساواة فى مؤتمرات الصلح وخصص له مقعد دائم فى مجلس الأمن. وبعد نهاية الحرب، بل وربما مع بداية ظهور بوادر نهايتها، بدأ الصراع مرة أخرى بين النظامين، أو الكتلتين، كتلة شرقية شيوعية تحت قيادة الاتحاد السوفيتى، وكتلة غربية تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية. تمثل الصراع فى معارك عدة منها معارك بسط النفوذ على الشرق الأقصى، والمواجهة بين الكتلتين حول ألمانيا وبرلين. وضع النظام الشيوعى نفسه خلف ستار حديدى وعمل على تعزيز وجوده فى الأراضى الجديدة وتدعيم الأساس الاقتصادى له ببناء قاعدة صناعية بعيداً عن إغراءات أنماط الاستهلاك الترفى وعن تشتيت الجهود الناتجة عن التعددية السياسية. لقد أيقن الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الاشتراكية من خلفه أن الحرب ضد التخلف يجب أن تتم خلف أسوار من الحماية، وأن التقدم الاقتصادى فى هذا العالم العدائى، أشبه ما يكون بخوض حرب أخرى.

كان الاستقطاب العالمى بين الكتلتين أحد العوامل التى ساعدت على انتشار حركات التحرير السياسية وأدت إلى استقلال عديد من المستعمرات القديمة، وطرح قضايا التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث. يشير المؤلف إلى الفوارق الاقتصادية بين دول قد بدأت فى الاتساع منذ بداية الثورة الصناعية؛

فالدول التى التحقت بهذه الثورة زادت دخولها وارتفعت مستويات المعيشة بها على عكس الدول التى لم تستطع الالتحاق بهذه الثورة ، ومازالت هذه الثورة ماضية فى طريقها الصاعد ، ومازالت الفوارق بين الملتحقين وغير الملتحقين فى تزايد مستمر ، ومن ناحية أخرى فإن تزايد واتساع قنوات الاتصال بين الشعوب قد خلق وعياً متزايداً بوجود تلك الفوارق .

الفصل الثاني من هذا الباب يتناول المؤسسات الاقتصادية الدولية وتطورها فى الفترة من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل السبعينيات ، ويبدأ المؤلف هذا الفصل بعرض سريع للتطور الذى حدث فى مجال المنظمات السياسية الدولية والذى جاء استجابة للواقع السياسى بعد الحرب ، لقد أسفر ذلك عن إنشاء منظمة عالمية جديدة هى هيئة الأمم المتحدة لتحل محل عصبة الأمم ، بينما استمرت محكمة العدل الدولية كأساس للنظام القضائى الدولى .

يشير المؤلف إلى حقيقة أن دول الكتلة الشرقية قد شاركت بحماس فى هيئة الأمم المتحدة واستخدمتها كمنبر للتعبير عن مواقفها خاصة بعد اتساع العضوية بهذه الهيئة لتضم الدول التى استقلت حديثاً . بينما امتنعت دول هذه الكتلة عن الاشتراك فى المنظمات الاقتصادية الدولية ، نظراً لقيام هذه المنظمات على أساس الفكر الرأسمالى مؤثرة إنشاء منظماتها الاقتصادية الخاصة .

وعندما يبدأ المؤلف فى عرض مؤسسات النظام الاقتصادى الدولى التى نشأت بعد الحرب العالمية الثانية ، يوضح فى البداية أن مهندسى إنشاء هذا النظام قد حددوا أهدافه بتحقيق استقرار أسعار الصرف بين العملات المختلفة وتوفير قابليتها للتحويل مع ضمان حرية التجارة الدولية متعددة الأطراف . كان الانطباع الذى ساد وقتها أن القيود على تحويل العملات وحروب أسعار الصرف بين الدول لتحقيق ميزات تنافسية تساعد على كسب الأسواق ، ثم ما ترتب على ذلك من قيود على حرية التجارة ، كل ذلك كان سببا ـ ليس فقط ـ فى انخفاض معدلات النمو الاقتصادى وشيوع الكساد فى فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، بل كان فوق ذلك مبررا لنمو النزعات الوطنية والمتطرفة مما ساعد على تهيئة الظروف لحرب جديدة . ولذلك تم اقتراح إنشاء صندوق لتثبيت أسعار الصرف . كانت هناك أيضا حاجة لتمويل الجهود الرامية إلى إعادة بناء اقتصادات الدول التى دمرتها الحرب ورؤي أن إنشاء بنك دولى للقيام بهذا الواجب من الممكن أن يمثل أيضاً حافزاً للدول المستفيدة للاشتراك فى نظام لتثبت أسعار الصرف فيما بين عملاتها .

وهكذا تم الاتفاق على إنشاء مؤسستين هامتين فى النظام الاقتصادى الدولى هما : البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، وصندوق النقد الدولى .

انشىء البنك الدولى للإنشاء والتعمير بغرض توفير التمويل للدول التى قد ترغب فى تمويل مشروعات أو برامج معينة ، ومصادر أمواله هى أسواق رأس المال الدولية ، فهو يقترض من هذه الأسواق مستغلاً جدارته الائتمانية العالية ، ثم يعيد الإقراض للدول المستفيدة . أما رأس مال البنك فالجزء الأكبر منه عبارة عن رأس مال تحت الطلب ، بمعنى أن مساهمات الدول الأعضاء فى رأس مال البنك يُسدد

جزء منها (قد لا يزيد عن ١٠٪) أما الباقى فهو يمثل التزاماً على الدول الأعضاء تتعهد بسداده عند الطلب . ويتم تسيير أمور البنك الهامة على أساس التصويت ، والقوى التصويتيه للدول الأعضاء غير متساوية بل تعتمد على مساهمتها فى رأس مال البنك ، وهو أمر يتحدد بدوره وفقاً لمعايير مقعدة تأخذ فى اعتبارها الوزن الاقتصادى لكل دولة .

وإذا كان البنك هو المؤسسة الدولية الرئيسية فى مجال توفير التمويل طويل الجل لأغراض التنمية ، فسرعان ما ظهرت الحاجة إلى مؤسسات شقيقة تعمل معه فى إطار ما يسمى بمجموعة البنك الدولى ، وهذه المؤسسات هى : مؤسسة التمويل الدولية ، وهيئة التنمية الدولية ، والوكالة الدولية متعددة الأطراف لضمان الاستثمار .

فأما مؤسسة التمويل الدولية ، التى أنشئت فى عام ١٩٥٦ ، اختصت بتنمية القطاع الخاص فى الدول النامية وذلك بالتمويل عن طريق المساهمة ، على أساس أن دخول هذه المؤسسة كمساهم فى شركة ما ، من شأنه أن يشجع مستثمرين آخرين من القطاع الخاص على المساهمة فى نفس الشركة وذلك يساعد على خلق طبقة من مستثمرى القطاع الخاص فى الدول النامية . أما هيئة التنمية الدولية التى أسست فى عام ١٩٦٠ فهى بمثابة نافذة للتمويل للدول الأقل نمواً والتى لا تتحمل أسعار الفائدة العادية لقروض البنك الدولى . وسعر الفائدة على القروض التى تقدمها هذه الهيئة يقع فى حدود ٠,٧٥٪ ، وتصل مدد السداد إلى ثلاثين عاماً ، وفى عام ١٩٨٥ أنشئت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ووظيفتها هى تقديم مستوى معين من الضمان للاستثمارات الأجنبية فى الدول النامية ضد المخاطر غير التجارية التى قد تتعرض لها فى البلد المضيف مثل التأميم أو منع تحويل العملات إلى الخارج ، وذلك بغرض تشجيع استثمارات القطاع الخاص الأجنبى فى البلاد النامية .

أما صندوق النقد الدولى فقد انشىء من أجل العمل على استقرار أسعار الصرف بين عملات الدول المختلفة . كان تثبيت هذه الأسعار هو الهدف الأساسى فى البداية . إلا أن هذا الهدف دخل عليه بعض التعديل فأجيز تعديل هذه الأسعار إذا توافرت ظروف خاصة . ومع نهاية الستينيات بدأت مشاكل أسعار الصرف فى فرض نفسها بطريقة اتضح منها أن تثبيتها أمر غير ممكن عملياً . وفى منتصف السبعينيات تم العدول عن فكرة محاولة التثبيت كلية ، وهذا أمر سيتناوله المؤلف بتفصيل أكثر فى الباب الثانى .

اعتمدت فكرة الصندوق على أن تقوم كل دولة من الدول الأعضاء بإيداع قدر من عملتها الوطنية ومن الذهب فى الصندوق ، وهذا القدر يمثل حصة هذه الدولة ، وهى حصة تتحدد بدورها وفقاً لوضع الدولة النسبى فى الاقتصاد العالمى وتحدد من ناحية أخرى قوة الدولة التصويتية فى إدارة أعمال الصندوق . وبذلك يتوفر لدى الصندوق قدر من عملات الدول الأعضاء ومن الذهب . والدولة التى تعانى عجزاً فى ميزان مدفوعاتها تستطيع أن تشترى من الصندوق قدراً من عملات الدول الأخرى لسد هذا العجز وبشرط ألا يتجاوز حجم مشترواتها حجم

حصتها فى الصندوق . ويضع الصندوق شروطاً إضافية أخرى لعمليات الشراء تجعل منها فى النهاية مجرد أداة لتقديم المساعدة المؤقتة فى سد العجز المحدود فى موازين مدفوعات الدول ، ولعل هذا هو ما دعى بعد ذلك - وعندما تحولت عجوزات موازين مدفوعات بعض الدول إلى ظواهر مزمنة - دعى إلى إعادة النظر فى سياسة محاولة تثبيت أسعار الصرف .

ولقد كانت حرية التجارة أحد الركائز التى رؤى ضرورة توافرها فى الاقتصاد الدولى لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . وانعقد مؤتمر فى هافانا ؛ حيث صدر عنه فى عام ١٩٤٨ ما يعرف بميثاق هافانا لتأكيد مبدأ حرية التجارة وإنشاء منظمة للتجارة الدولية للإشراف على تنفيذ مجموعة من السياسات التى تهدف إلى تحقيق ذلك . ولكن عدم تصديق الولايات المتحدة الأمريكية على هذا الميثاق أجهض المحاولة الأولى ، وقد جاء هذا الخلاف نتيجة لاختلاف الظروف الاقتصادية بين الولايات المتحدة من جانب والدول الأوروبية من جانب آخر ؛ فالولايات المتحدة مثلث الاقتصاد الوحيد السليم بعد الحرب ، ومثلث الصادرات الأمريكية حوالى ثلث الصادرات العالمية ، بينما عانت أغلب دول أوروبا ، والعالم ، من عجز فى موازين مدفوعاتها مع الولايات المتحدة ، من هنا جاء انحياز الولايات المتحدة إلى الحرية المطلقة للتجارة الدولية وإزالة أى عقبات من أمام هذه الحرية ، ومنع الإجراءات التمييزيه . أما الدول الأوروبية فقد تخوفت من الأخذ بنظام للتجارة الدولية المبالغ فى تحريرها أمر قد يؤدى إلى شل قدرة حكوماتها على اتخاذ سياسات داخلية قد تلزم لحماية مستوى العمالة والدخل القومى ، ومن هنا فإن ما اتفقت عليه أغلبية الدول المشاركة فى مؤتمر هافانا رفضته الولايات المتحدة الأمريكية ، ولم ير هذا الميثاق النور بعد ذلك . ورأت الدول أن تضع آلية جديدة مؤقتة لتنفيذ الحد الأدنى لما تم الاتفاق عليه ، وتم اقتطاع فصل من فصول ميثاق هافانا وتحويله مع بعض التعديلات الطفيفة إلى "الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة" (الجات) . وكان الاعتقاد بأن ذلك يمثل ترتيباً مؤقتاً إلى أن يمكن إنشاء منظمة دولية خاصة بالتجارة . إلا أن هذا الترتيب المؤقت استمر لما يقرب من خمسين عاماً ، تمت خلالها جولات أخرى من المفاوضات حتى ظهرت إلى الوجود "المنظمة العالمية للتجارة" فى عام ١٩٩٤ .

كان الهدف المعلن لاتفاقية الجات هو زيادة حجم التجارة الدولية من طريق تقليل الاعتماد على القيود غير الجمركية والاقتصار على استخدام الرسوم الجمركية فى حالة الرغبة فى تقييد واردات معينة ، ثم العمل على تخفيض الرسوم الجمركية . ولعل أهم ما يميز الاتفاقية هو اعتمادها على فكرة "الدولة الأولى بالرعاية" . ومقتضى هذه الفكرة أن أى ميزة توافق دولة ما ، من الدولة الموقعة على هذه الاتفاقية ، على منحها لدولة أخرى تمتد تلقائياً لباقى الدول الموقعة على الاتفاقية . يشير المؤلف إلى أن اتفاقية الجات قد حققت تخفيضات هامة فى مستويات الرسوم الجمركية وخاصة فى الدول الصناعية ، إلا إنها لم تحقق نجاحاً مماثلاً فى تخفيض القيود غير الجمركية ، واستغلت الدول وخاصة الدول الصناعية نصوصاً معينة فى الاتفاقية لوضع قيود معينة على

بعض وارداتها من الدول الأخرى بغرض حماية اقتصادها القومى، وبدون وجود حاجة ملحة لذلك.

كما يشير المؤلف إلى بعض المزايا التى أعطتها الاتفاقية للدول النامية بغرض تشجيعها على الاستفادة من حركة التجارة الدولية، ولكنه يرى أن هذه الدول قد عانت بشكل أكبر نتيجة للقيود الكمية التى فرضتها الدول الصناعية على وارداتها من المنتجات الزراعية والمنسوجات، وهما يمثلان أهم صادرات الدول النامية.

يرى المؤلف أنه - بناءً على ما سبق- قد تحولت اتفاقية الجات إلى أداة فى أيدي الدول الصناعية المتقدمة للعمل على تطوير العلاقات التجارية الدولية بما يتفق مع مصالحها، وقد كان من الصعب على الدول النامية أن تغير هذا الوضع نظراً لضآلة نصيبها فى حجم التجارة الدولية ، ونظراً لعدم خبرتها وعدم وقوفها صفاً واحداً أمام الدول الصناعية؛ ولذلك فقد تبلورت دعوة لإنشاء ما أطلق عليه "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة الدولية "والمعروف باسم" الانكتاد" كجهاز يضم الأعضاء فى الجمعية العامة للأمم المتحدة التى تتمتع فيها كافة الدول الأعضاء بحقوق تصويت متساوية، وقد ساعدت سكرتارية الانكتاد على طرح عديد من القضايا من وجهة نظر الدول النامية وعملت على زيادة الوعي بأهمية وجهة نظر هذه الدول وتحسين قدراتها التفاوضية فى جولات الجات، وزيادة الوعى بقضايا ديون العالم الثالث إلا أن المؤلف يؤكد أن الانكتاد لم تكن له أى سلطات تنفيذية فى مجال التجارة الدولية.

الباب الثاني يتناول تطور الاقتصاد العالمي في الربع الأخير من القرن العشرين وما صاحب هذا التغير من تغير في مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي وفي سياستها، ويقع ها الباب في حوالي ٩٥ صفحة، ويتكون من ثلاثة فصول، الفصل الأول يتناول أزمات الاقتصاد الدولي من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠٠٠، والفصل الثاني عن الثورة التكنولوجية الحديثة والتغيرات التي أحدثتها في المعطيات الاقتصادية في العالم، أما الفصل الثالث فيتناول تطور مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي خلال نفس الفترة.

يتناول المؤلف في البداية أزمة نظام النقد الدولي، وهي أولى الأزمات التي واجهت الاقتصاد العالمي بعد نهاية فترة الزواج التي استمرت لمدة ربع قرن من بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينيات بفصل المؤلف أن يتبع التغيرات التي طرأت على هذا النظام منذ فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية القرن العشرين حتى يعطى القارئ فكرة كاملة عن تطورات هذا النظام في مختلف المراحل التي مرت بها اقتصاديات الدول الصناعية.

قبل قيام الحرب العالمية الأولى كان العالم يسير على أساس قاعدة الذهب، وبمقتضى هذه القاعدة كان على كل دولة أن تحتفظ بغطاء ذهبي تصدر في مقابله عملتها المحلية، وبحيث تتحدد قيمة كل وحدة من وحدات هذه العملة بوزن معين وثابت من الذهب. هذا يعني أن قدرة أي دولة على إصدار عملات تتحدد بما تملكه من ذهب، ويعنى ذلك أيضاً ثبات أسعار الصرف بين عملات الدولة

المختلفة . وفي حالة معاناة أي دولة من عجز في ميزان مدفوعاتها مع العالم الخارجي فإن ذلك يعنى بطريقة أو بأخرى خروج الذهب من هذه الدولة لسد هذا العجز . وهذا يعنى بالتالي نقصاً في عرض النقود في اقتصادها المحلي مما يؤدي إلى انخفاض في الدخول وانخفاض في الأسعار ، ويؤدي انخفاض الدخول إلى انخفاض الطلب المحلي على السلع المستوردة مما يؤدي إلى انخفاض واردات هذه الدولة ، ويؤدي انخفاض الأسعار إلى زيادة القدرة التنافسية لسلع تلك الدولة في الأسواق الخارجية فتزيد صادراتها ، ويعود ميزان المدفوعات إلى حالة التوازن . ولكن عودة التوازن إلى هذا الميزان جاء على حساب الاقتصادي المحلي ، وبناءً على آلية لا تملك الحكومات إزائها أي قدرة على التدخل لحماية هذا الاقتصاد .

وفي خلال فترة ما بين الحربين مر العالم بتجربة قاسية بعد أن تم التخلي عن قاعدة الذهب وثبات أسعار الصرف ، فتقلبت أسعار الصرف بين العملات ودخلت الدول في ممارسات تنافسية لتخفيض أسعار عملاتها واكتساب الأسواق ، وانتهى الأمر ، كما رأينا إلى الأخذ بسياسات فرض القيود على التجارة الدولية وانخفاض معدلات النمو في أغلب الدول ، وكان ذلك أحد العوامل التي أدت إلى قيام الحرب العالمية الثانية .

لذلك لم يكن غريباً أن يتجه واضعو القواعد الجديدة لنظام النقد الدولي إلى الأخذ بنظام ثبات أسعار الصرف . وقد صيغت مبادئ هذا النظام في اتفاقية بريتون وودز وسمحت هذه المبادئ بإمكانية تعديل أسعار الصرف في حدود ضيقة إذا ظهر اختلال جوهري في اقتصاد دولة ما يستوجب ذلك ، وعلى أن يتم التعديل بعد أخذ موافقة صندوق النقد الدولي خاصة إذا زادت نسبة التخفيض عن حدود معينة ، وفي نفس الوقت فإن الصندوق يوفر لأعضائه موارد من العملات الأجنبية تساعدهم على اجتياز العجز المحدد والمؤقت في موازين مدفوعاتهم ، كما سبق القول في الباب الأول كانت اتفاقية بريتون وودز محاولة لتحقيق حل وسط بين الثبات المطلق لأسعار الصرف ونظام السماح بتغير أسعار الصرف ، ويرجع ذلك على نحو كبير إلى نمو حركات رؤوس الأموال بين الدول ، فمع قبول حرية انتقال رؤوس الأموال الكبيرة فإن السماح بتعديلات كثيرة في أسعار الصرف أمر يساعد على نمو المضاربات .

لم يتضمن نظام بريتون وودز عند إنشائه سوى وسيلة واحدة للمدفوعات الدولية ، وهي الذهب ، ومع النمو المستمر في التعاملات الدولية والميل إلى الأخذ بسياسة تثبيت أسعار الصرف ظهر واضحاً أن الذهب المتوافر عالمياً لم يعد قادراً وحده على القيام بهذا الدور ، كما أن فكرة رفع أسعار الذهب – ومن ثم رفع حجم السيولة الدولية – لم تلق قبولاً لدى الدول لأسباب سياسية لأهمها أن اكبر دولتين منتجتين للذهب في العالم بدون منازع وهما جنوب إفريقيا والاتحاد السوفيتي ستجنيان مكاسب ضخمة مجانية إذا تم الأخذ بهذا الحل .

أدى ذلك الموقف إلى التفكير في إصدار نقود دولية تقوم بإصدارها سلطة نقدية دولية ، ولكن العالم لم يكن مهيئاً للأخذ بهذا الحل ، وعلى ذلك فلم يكن هناك مناصاً من استخدام أحد العملات

الوطنية كنقود دولية . وكان من الطبيعي أن يناط الدولار بهذا الدور بعد الحرب العالمية الثانية نظراً للقوة النسبية الكبيرة للاقتصاد الأمريكي إزاء باقي اقتصاديات دول العالم آنذاك ، والطلب المرتفع على الصادرات الأمريكية في أسواق العالم في مرحلة إعادة التعمير ، وارتفاع الطلب على الدولار ليس فقط كوسيلة لتسوية المعاملات بل أيضاً كأحد عناصر الاحتياطيات التي تحتفظ بها الدول لمواجهة الظروف الطارئة . واستغلت الولايات المتحدة ذلك في إصدار مزيد من الدولارات ، وهو أمر لا يكلفها سوى مصروفات الطبع والإدارة ، وحققت مكاسب جمة ، وقامت خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي باستثمارات على طول العالم وعرضه بأحجام تزيد كثيراً عما استطاعت تحقيقه من فوائض في ميزانها التجاري في تلك السنوات .

ومنذ نهاية الستينيات بدأ الميزان التجاري الأمريكي في تحقيق عجز ، ولم تلجأ الولايات المتحدة إلى تقليص حجم استثماراتها الدولية لمجابهة هذا العجز ، بل لجأت إلى إصدار مزيد من الدولارات ، وفي السبعينيات ساعدها تدفق الفوائض النفطية إليها على مجابهة هذا الوضع .

يشير المؤلف بعد ذلك إلى ما نبه إليه أحد الاقتصاديين الأمريكيين من صعوبة الاستمرار في ذلك الوضع ، ثم يأخذ القارئ في رحلة سريعة يسرد فيها تطورات اقتصادية ونقدية وسياسية عديدة أظهرت تلك الصعوبة للعالم كله . لقد فقدت الولايات المتحدة وضعها الاقتصادي الفائق التميز إزاء الدول الصناعية الأخرى بعد أن تمكنت هذه الدول من إعادة بناء اقتصادياتها ، وتمكنت أيضاً من رفع احتياطياتها الدولارية إلى حدود مؤثرة واستثمرت هذه الاحتياطيات في أدوات قصيرة الأجل في سوق المال الأمريكي (أذون خزانة أمريكية) مما زاد من مديونية الولايات المتحدة قصيرة الأجل للعالم الخارجي . وفشلت الولايات المتحدة في حماية قيمة الدولار الداخلية إزاء الضغوط التضخمية التي ظهرت خصوصاً مع حرب فيتنام ، واتخذت سلسلة من الإجراءات التي زعزعت قيمة الدولار ، ورغم هذا فقد استمر العالم في قبول هذا الوضع مستنداً إلى أن السلطات الأمريكية ظلت ملتزمة بتعهدها السابق بتحويل الدولار إلى ذهب سعر ثابت هو ٣٥ دولاراً للأوقية . ومع ظهور احتمالات المضاربة على الذهب واتجاه فرنسا إلى تحويل أرصدتها الدولارية إلى ذهب ، ومع عدم نمو احتياطيات الولايات المتحدة من الذهب ، اتخذت الأخيرة قراراً في أغسطس عام ١٩٧١ بمنع تحويل الدولار إلى ذهب ، وبذلك تحول نظام النقد الدولي إلى نظام الدولار الورقي الذي تخضع قيمته الدولية للأحوال الداخلية للاقتصاد الأمريكي .

يشير المؤلف إلى وجود محاولة فاشلة لمعالجة هذا الوضع ، ومع نهاية عام ١٩٧٢ بدأت عمليات مضاربة شديدة على العملات ، وخفضت الولايات المتحدة قيمة الدولار في أوائل عام ١٩٧٣ ، وبدأت الدول في تعويم عملاتها ، وأصبح التعويم وتقلبات أسعار الصرف هو الظاهرة الغالبة رغم ما كانت تقضي به اتفاقية صندوق النقد الدولي من ضرورة تثبيت أسعار الصرف .

استمرت محاولات البحث عن حل شامل للنظام النقدي الدولي تعتمد على ثبات أسعار الصرف حتى وقعت أزمة النفط في أوائل عام ١٩٧٣ وارتفعت أسعاره فقرر وزراء مالية الدول الصناعية في أوائل عام ١٩٧٤ التخلي عن فكرة البحث عن حل شامل يعتمد على ثبات أسعار الصرف . وقد تبلور ذلك في تعديل لاتفاقية صندوق النقد الدولي في نهاية عام ١٩٧٦ وهو تعديل يترك الحرية للدول في اختيار نظام الصرف ، وقد تم التوصل إلى هذا الاتفاق للتوفيق بين رغبة الولايات المتحدة في الأخذ بنظام التعويم وإصرار فرنسا على الأخذ بنظام ثبات أسعار الصرف ، يشير المؤلف إلى أن النظام النقدي الدولي أصبح نتيجة لذلك هجيناً غير معروف الهوية .

ينتقل المؤلف بعد ذلك إلى استعراض أزمة النفط والفوائض المالية التي تحققت للدول المنتجة له نتيجة لارتفاع أسعاره . يتتبع المؤلف حركة أسعار برميل النفط من بداية القرن الماضي وحتى عام ١٩٧٣ ، ويشير إلى أن هذه الأسعار قد شهدت ثباتاً غير معروف في أسعار المواد الأولية ، وقد ساعد على ذلك قوة شركات النفط العالمية التي سيطرت سيطرة شبه كاملة .

يتتبع المؤلف تأثيرات صدمتي النفط على الاقتصاد العالمي على ثلاث جبهات ؛ الجبهة الأولى هي تأثير هذه الزيادات السعرية على موازين مدفوعات الدول الصناعية التي عانت من عجز بعد أن تعودت في الفترة السابقة على تحقيق فوائض على حساب موازين مدفوعات الدول النامية ، إلا أن الدول الصناعية نجحت - بما تملكه من قدرات ومن خلال تأثيرها على الاقتصاد العالمي - في خلق تضخم عالمي رفع أسعار منتجاتها وقضى على مشكلة عجز موازين مدفوعاتها . أما الدول النامية التي كانت تعاني من عجز في موازينها ، حتى قبل هاتين الصدمتين فقد زادت معاناتها نتيجة لارتفاع أسعار النفط ، ونتيجة أيضاً للتضخم العالمي وحاجتها للاستيراد من الدول الصناعية ، وكانت الوسيلة الوحيدة المتاحة لها لمواجهة هذا العجز هي المزيد والمزيد من الاقتراض الخارجي . وظهرت مشكلة مديونية الدول النامية وهذه هي الجبهة الثانية . أما الجبهة الثالثة فهي ما تحققه للدول المصدرة للنفط من فوائض مالية لم تجد لها مجالاً للاستثمار في هذه الدول فتدفقت على أسواق المال العالمية ، واستخدمت البنوك التجارية في الدول المتقدمة هذه الأموال التي انهمرت عليها من إقراض الدول النامية ، وبذلك تكاملت الحلقة فانتقل العجز في موازين مدفوعات الدول الصناعية إلى الدول النامية ، وتحول جزء كبير من الفوائض المالية النفطية إلى ديون للبنوك التجارية الغربية على تلك الدول .

ومن ناحية أخرى فقد حفز ارتفاع أسعار البترول شركات البترول العالمية على الاستثمار خارج دول الأوبك للبحث عن مصادر جديدة ، كذلك عملت الدول الصناعية على تكوين مخزون استراتيجي من النفط يحول بين المنتجين وبين إمكانية الضغط على السوق بتخفيض الإنتاج ، ولم يأت منتصف الثمانينيات وإلا وقد فقدت دول الأوبك سيطرتها على سوق النفط .

ثم جاءت المغامرات السياسية والعسكرية لبعض الدول المنتجة للنفط فقضت على جزء كبير

من الفوائض المالية المتراكمة وزادت من إضعاف منظمة الأوبك . بدأت أسعار البترول في التراجع في عام ١٩٨٣ ، وفي عام ١٩٨٦ انخفضت بشكل حاد ، ومع بداية عام ١٩٩٩ وصلت الأسعار إلى ما يقل عن ١٠ دولارات للبرميل وهو سعر إذا استبعد أثر التضخم منه يقل عن الأسعار عند بداية الصدمة البترولية الأولى في عام ١٩٧٣ . وهكذا انتهت تأثيرات صدمتي البترول على الدول الصناعية ، أما الدول النامية فقد خرجت منهما وقد ارتفعت مديونياتها إلى أرقام فلكية أغلبها للبنوك التجارية الغربية ؛ لقد وصل مجموع هذه المديونيات إلى حوالي ٤٨٠ مليار دولاراً في عام ١٩٨٠ في مقابل حوالي ٧٠ مليار دولاراً في عام ١٩٧٠ .

لم تكن مشكلة المديونية هي المشكلة الوحيدة التي عانت منها الدول النامية في هذه الفترة ، بل لقد عانى معظمها من انخفاض معدلات التنمية ، كما عانى من انخفاض إنتاجها من الغذاء واضطرارها للاستيراد من الخارج بأسعار تأثرت بموجة التضخم التي ظهرت في أوائل السبعينيات .

في عام ١٩٨٢ تفجرت أزمة مديونية الدول النامية عندما أعلنت المكسيك عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها مما وضع البنوك التجارية العالمية أمام أزمة صعبة ، وأصبح أحد أهم الأدوار الأساسية لصندوق النقد الدولي هو توفير الظروف المناسبة لكي تتمكن الدول من إعادة جدولة ديونها وساعده البنك الدولي في ذلك .

وفي محاولة لمساعدة الدول منخفضة الدخل عالية المديونية ، أطلقت مبادرة من الصندوق والبنك لتخفيض ديون هذه الدول وإعادة جدولتها بشروط ميسرة ، وجاءت هذه المساعدات مرتبطة بشروط لاتباع سياسات للإصلاح الاقتصادي في الدول المستفيدة ؛ تدور هذه السياسيات حول تخفيض العجز في الموازنة العامة ، ومحاولة السيطرة على التضخم ، واستخدام أسعار فوائد مناسبة ، وتحديد أسعار صرف العملات الوطنية على نحو أكثر واقعية . وتتكامل مع هذه السياسات ضرورة إعادة النظر في الدور الاقتصادي للحكومات ومحاولة تقليص هذا الدور وتشجيع القطاع الخاص في ظل نظام يعطي للسوق حريتها ويعتمد على المؤشرات التي تصدر عنها ، لقد عرفت هذه المجموعة من الترتيبات من قبل كلا من الصندوق والبنك باسم "توافق واشنجن " وكانت عصب الإصلاح الاقتصادي في أي دولة تطلب المساعدة من هاتين المؤسستين .

يشير المؤلف إلى اتساع دور الحكومات في الاقتصاد قد تعرض لمناقشات وانتقادات واسعة بعد أن شهدت فترة أوائل السبعينيات بوادر وهن اقتصادي في الدول الصناعية أرجعه تيار فكري محافظ إلى زيادة تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي في ظل نظام عرف باسم "دولة الرفاهية" ؛ وهو نظام ساد في معظم الدول الصناعية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

فى نهاية هذا الفصل يتناول المؤلف موضوع أزمة الأيديولوجية الاشتراكية . فى البداية يوضح أن الفلسفة الماركسية وأن تضمنت تحليلاً لتناقضات النظام الرأسمالي وتأكيداً بحتمية زواله ، إلا أنها لم

تتضمن كثيراً عن كيفية إدارة النظام الجديد باستثناء النص على ضرورة إلغاء الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج ، ومن هنا فقد كان على القائمين على تطبيق النظام الجديد فى روسيا أن يجتهدوا من البداية لوضع أسس للإدارة .

ومن ناحية أخرى فإن التجربة الاشتراكية لم تبدأ فى الدول الرأسمالية الأكثر تقدما مثل انجلترا أو ألمانيا ـ كما تنبأ ماركس ـ وإنما بدأت فى روسيا القيصرية الأكثر تخلفا والمحملة بتراث اقطاعى استبدادي ، ومن هنا فقد تأثرت التجربة الاشتراكية الأولى بهذه النشأة الروسية .

فى البداية تولى لينين زمام الأمور فى روسيا ، ولا شك أن عبقريته وقدرته فى استلهام النظرية وتطويعها للتعامل مع الواقع قد مكناه من أن يؤسس أول دولة اشتراكية ماركسية فى العام . ساعده على ذلك خبرته الطويلة فى النضال السياسى ، لقد كان اهتمامه بالممارسة والتطبيق والرضوخ لمقتضيات الحاجة سمة رئيسية فى شخصيته . ولذلك لم يكن غريبا أن يؤكد فى جرأة أن البرنامج الذى يدعو إليه لا يعتبر نظرية ماركس كاملة ، وغير قابلة للتغير ، بل يعتبرها مجرد أساس علمى يحتاج إلى جهود الاشتراكيين لتطبيقه على أرض الواقع .

خاض لنين بنظامه الجديد حروبًا فى الداخل والخارج ، وقدم بعض التنازلات الجريئة للأعداء الخارجيين ، وعندما انتهت الحروب الخارجية لم يتردد فى الأخذ بما أسماه "السياسة الاقتصادية الجديدة" بما انتهت إليه من إحياء نظام السوق وترك الأسعار لقوى العرض والطلب فى عدد من السلع الاستهلاكية وخاصة الغذاء الذى تدفق من الريف إلى المدن مع تطبيق هذه السياسة .

وبعد وفاة لنين تولى ستالين مقاليد السلطة واستغل الخلافات الفكرية بين أجنحة الحزب المختلفة ليضرب كل الأجنحة حتى استتب له الأمر . وبدأ فى تطبيق نظام اعتمد على المزارع الجماعية فى الريف مع القضاء على طبقة ملاك الأراضي الزراعية ، والأخذ بنظام للتخطيط المركزى اعتمد على خطط خمسية للتصنيع أعطت الأفضلية للصناعات الثقيلة ، الأمر الذى أعطى للنظام الاشتراكي معالمه الأساسية التى ظلت معه حتى آخر أيامه .

وكما سبق القول ، فقد ساعدت الظروف الدولية ومن ضمنها الحرب العالمية الثانية ، على تمكين نظام ستالين من إحكام قبضته على الأمور فى روسيا ، ثم هيأت له بعد نهاية الحرب العالمية الثانية فرصة مد حدود سيطرته لتضم دول أوروبا الشرقية . ثم لم تلبث أن نجحت الثورة الشيوعية فى الصين وانضمت إلى المعسكر الاشتراكي حاملة معها إمكانيات توسع هذا النظام فى الشرق الأقصى .

وخلال فترة الحرب الباردة ، بين المعسكرين الشرقى والغربى والتى بدأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، بدأت المواجهة الحقيقية بين النظامين الاشتراكى والرأسمالى . فى هذه الفترة كانت مشكلة كيفية إدارة الاقتصاد هى أخطر تحد واجهته الاشتراكية ، وعلى هذه الساحة خسرت الاشتراكية

المعركة وانهار الاتحاد السوفيتى ومعه معظم دول الكتلة الاشتراكية .

يقدم المؤلف تحليلاً مختصراً وعميقاً لأسباب نشوء وتفاقم مشكلة إدارة الاقتصاد فى المعسكر الاقتصادى ، وهو يرى أن الطابع الروسى الذى اكتسبته التجربة فى البداية ، ثم الصراعات والحروب التى داهمتها ، كان لهما دور كبير فى إكسابها الطابع البيروقراطي المركزى المستبد والمتصلب . ومن ناحية أخرى فهو يرى أن نظرية القيمة فى الفكر الماركسى (وهى النظرية التى ترى أن قيمة أى سلعة تتحدد فقط على أساس ما يتطلبه إنتاجها من عمل) قد وقفت دائماً فى وجه أى محاولة لاستخدام نظام للأسعار يعكس ندرة عناصر الإنتاج الأخرى بخلاف العمل ، وبالتالى يحكم توزيعها بين الاستخدامات المختلفة وفقاً لأولويات المجتمع ، لقد اعتمد نظام التخطيط المركزى فى المعسكر الاشتراكى على تحديد أهداف كمية للوحدات الإنتاجية المختلفة ، ورفضت من البداية أى محاولة لاستخدام أى نظام للأسعار فى تحديد أهداف قيمية لتلك الواحدات . يرى المؤلف فى النهاية أن الأسلوب الكمى فى الإدارة المركزية للاقتصاد فى المعسكر الاشتراكى ورفض الأخذ بنظام للأسعار بحكم توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف الاستخدامات قد أديا إلى إهدار معيار الكفاءة على كافة المستويات ، وتسببا فى مشاكل للاقتصاد الاشتراكى بدأت فى الظهور على السطح مع نهاية عصر ستالين .

يتتبع المؤلف محاولات الإصلاح فى عهد خروتشوف الذى تبنى أفكار اقتصادى روسى هو ليبرمان الذى أكد على أهمية إعطاء الوحدات الإنتاجية حوافز مباشرة دون إلزامها بخطط كمية للإنتاج ، مع إتاحة الفرصة لإقامة علاقات مباشرة بين المنتجين والمستهلكين . ثم يستعرض المؤلف محاولة جوربا تشوف الإصلاحية التى دعت إلى الاعتراف بأهمية السوق وما يصدر عنه من إشارات فى اتخاذ القرارات الاقتصادية .

يؤكد المؤلف على أن المقارنة بين اقتصاد يقوم على أساس تخطيط مركزى كمى ، واقتصاد يقوم على استخدام مؤشرات السوق ، تدور فى الواقع حول المقارنة بين مجتمع تقوم فيه الأجهزة السياسية والبيروقراطية بالدور الأساسى فى إدارة الاقتصاد ، ومجتمع آخر يسعى إلى الحد من تدخل هذه الأجهزة فى إدارة الحياة الاقتصادية ، ويرى من هنا أن قضية إصلاح الاقتصاد ترتبط بقضية تعددية مراكز اتخاذ القرار وبقضية الديمقراطية عموماً .

لقد أدرك جوربا تشوف ذلك كله ، ولكن المؤلف يرى أن تشخيص جوربا تشوف ومحاولاته الإصلاحية قد جاءا متأخرين وبعد أن بلغت حالة الاقتصاد والمجتمع الروسي فترة من التردي أصبح معها الإصلاح مستحيلاً ، فكان أن سقط الاتحاد السوفيتى . ويرى أيضاً أنه لا يمكن تجاهل تأثير الثورة التكنولوجية الجديدة وما قدمته من قدرة لوسائل الإعلام على اختراق الحواجز والوصول إلى المجتمع الروسي محملة برسائل ضاعفت من شعوره بعدم الرضا عن أحواله وعجلت بسقوط نظامه .

الفصل الثاني من هذا الباب يحمل عنوان "الثورة التكنولوجية الحديثة" ، ويكتب فيه المؤلف عن

ثورة المعلومات والاتصالات وأثرها على التطورات الاقتصادية والمالية فى العام . يشير المؤلف فى البداية إلى أنه قد استخدم كلمة "ثورة" ، لأن التطور التكنولوجي فى مجال المعلومات والاتصالات ، الذى بدأ منذ نهاية الستينيات من القرن العشرين يمثل انقطاعاً كيفياً فى التكنولوجيا وفى الآفاق المتاحة فى هذا المجال ، مثله فى ذلك مثل الثورة الزراعية التى نقلت الإنسان من صائد وجامع جوال إلى زارع مستقر ، ومثل الثورة الصناعية التى بدأت قبل قرنين من الزمان ونقلت من التحق بها نقلة نوعية أخرى ليس فقط فى مجال الإنتاج بل أيضا فى كافة مجالات حياته الأخرى وبالذات فى مجال الأنظمة الاجتماعية .

الجديد فى ثورة المعلومات هو أن الآلة الجديدة لم تعد تحل محل قوة الإنسان العضلية (كما حدث فى الثورة الصناعية) بل أصبحت تقوم بدور فى مساعدة عقله وذكائه . وكما أدى إحلال الآلة محل عضلات الإنسان إلى مضاعفة قوته ، فإن دخول الآلة فى مجالات إجراء العمليات الحسابية والمنطقية سوف يؤدى إلى مضاعفة ذكائه وتحرير عقله من بعض الواجبات الروتينية حتى يمكنه تركيز جهده على العمليات التى يستطيع ، هو فقط أن يقوم بها خاصة فى مجالات الابتكار والخيال .

يبدأ المؤلف بعد ذلك في استكشاف آثار هذه الثورة المزدوجة على الاقتصاد العالمي ، ويشير في البداية إلى أن التطور الاقتصادي يأتي بدرجة كبيرة نتيجة للتوسع في التخصص والمبادلة وما ارتبط بهما من ظهور للأدوات المالية المختلفة ، والتي من أهمها أو أبكرها في الظهور النقود . على أن النقود لم تكف وحدها لتحقيق المبادلات وتحقيق النمو الاقتصادي لذلك وجب أن يصاحبها عدد من الأدوات المالية الأخرى مثل الأوراق التجارية والسندات والأسهم .

يبدأ المؤلف بعد ذلك في عرض التأثيرات التي أحدثتها ثورة المعلومات والاتصالات على مختلف الأدوات المالية ويبدأ بالنقود فيشير إلى تعقد ظاهرة النقود في العصر الحديث ، وإذا تركنا النقود إلى بقية الأدوات المالية وجدنا تطوراً أكثر وضوحاً يتمثل في تحرر هذه الأدوات من القيود الإقليمية لتصبح عالمية ، فالسندات قد تصدر في دولة ما وتباع في كافة أنحاء العالم ، والأسهم أصبحت تتداول في معظم الأسواق المالية العالمية دون قيود ؛ وبالتالي أصبح للمدخر إمكانيات عالمية لتوظيف مدخراته ، كما أن الاستثمارات المحلية لم تعد محدودة بما يتوفر في السوق المحلي من مدخرات . لقد ساعد على كل ذلك تطور أساليب الاتصال بين المراكز المالية العالمية الذي أتت به ثورة المعلومات والاتصالات فسمحت بانتقال الثروات المالية على هيئة نبضات إلكترونية تتجول بين البلدان المختلفة بدون أن تصطدم بحواجز أو حدود سياسية .

والأمر الجدير بالاهتمام هنا ، كما يشرح المؤلف ، ليس فقط في تطور شكل ملكية الأصول المالية وسرعة انتقالها ، إنما أيضاً في الأحجام التي اتخذها التعامل فيها ، بحيث أصبح الجزء الأكبر من العلاقات الاقتصادية الدولية يتعلق بتبادل الأموال وانتقالها ، وتراجع انتقال السلع والخدمات إلى مرتبة أدنى في الأهمية .

يشير المؤلف إلى الجانب السلبي لسرعة انتقال الأموال بين البلاد المختلفة ، ويرى إن القول إن رأس المال جبان يتجلى بوضوح عندما تتناثر بعض الأنباء أو المؤثرات السلبية عن بلد ما فتندفع رؤوس الأموال خارجة منه بسرعة ، ويخلق ذلك أزمات يصعب السيطرة عليها ، وتنتقل العدوى من مستثمر إلى آخر ومن بلد إلى آخر .

وقد وفرت ثورة المعلومات والاتصالات أيضاً ، فرصة لما أصبح يعرف الآن "بالتجارة الإلكترونية" . لقد وجد عدد من المشروعات التجارية والصناعية في شبكات الإنترنت فرصة لعرض منتجاتها والإعلان عنها ، ثم لم يلبث الأمر أن تطور أصبحت شاشات الكمبيوتر وسيلة للتعاقد وعقد الصفقات والدفع من خلال بطاقات الائتمان ، وتوسعت هذه التعاملات ونمت وامتدت عبر البلاد والقارات . يرى المؤلف أنه إلى جانب ما توافره هذه التجارة عن إمكانيات فهي تثير عديد من القضايا المتعلقة بكيفية تسوية المدفوعات وحماية حقوق المتعاملين وغير ذلك من الاعتبارات التي يمكن أن تغير من شكل العلاقات التجارية بين الدول .

يتساءل المؤلف قرب نهاية هذا الفصل عما إذا كان العالم سيشهد "نهاية الجغرافيا" وليس نهاية التاريخ ، كما قال البعض ، وهو لا يعني بذلك فقط تضاؤل تأثير الحدود السياسية على الاقتصاد والتجارة ، بل يعنى أيضاً تضاؤل أهمية مواقع الدول ومواضعها بما تضمه من موارد طبيعية . وهو يرصد التضاؤل النسبي لأهمية الموارد الطبيعية في الإنتاج العالمي المحلي ؛ حيث تعتمد قيم أغلب وأهم السلع على ما تحتويه من معرفة ومهارة صناعية بأكثر مما تعتمد على ما يلزم لإنتاجها من موارد طبيعية ؛ وحيث يتم الاتجار في الموارد الطبيعية في سوق عالمية مفتوحة تخضع للمتغيرات النقدية والمالية مثل أسعار الصرف وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم ، وتخضع أيضاً لتحركات رؤوس الأموال وشبكات التسويق والاحتكارات .

يشير المؤلف في النهاية إلى أن أي مراقب يجب أن يستوقفه التناقض القائم بين إزالة الحواجز وتقريب المسافات فيما يتعلق بانتقال المعلومات والأموال والسلع من ناحية ، وبين العقبات الجديدة بل والحواجز المصطنعة التي تقام أمام انتقالات البشر من ناحية أخرى ، ويشير المؤلف إلى تناقض آخر وهو التناقض بين الدعوة إلى حرية المنافسة فيما يتعلق بتجارة السلع والخدمات وبين الإصرار على الحماية القانونية للملكية الفكرية التي ترتبط بأسباب التقدم التكنولوجي ، الأمر الذي يكرس لحماية المراكز الاحتكارية في الصناعات الكبرى .

الفصل الثالث من الباب الثاني يخصصه المؤلف لعرض تطور المؤسسات الاقتصادية الدولية وتطور السياسات اللذين صاحبا التطورات الاقتصادية التي عرضها في الفصلين الأول والثاني من نفس الباب ، ويقسم المؤلف هذا الفصل إلى مبحثين يتعلق الأول بالمؤسسات ويتعلق الثاني بالسياسات .

يبدأ المؤلف المبحث الأول بعرض لتطور دور صندوق النقد الدولي فيما يخص إنشاء حقوق السحب الخاصة SDR ، ثم فيما يخص قضايا الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية .

يقرر المؤلف أن الاعتراف بالحاجة إلى وسيلة لزيادة السيولة الدولية كانت هي الدافع الأساسي لإنشاء حقوق السحب الخاصة ، ويتابع المساجلات التي دارت بين الدول الصناعية بها الخصوص ، ثم يعرض التعديل الذي تم على اتفاقية إنشاء الصندوق بما يسمح بإنشاء هذه الوسيلة الجديدة والخطوات التي انتهت بالاتفاق على تخصيص حوالي ٩,٥ مليارا وحده حقوق سحب خاصة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من أول يناير عام ١٩٧٠ ، وبعد أن يستعرض خصائص وشروط استخدام وحدات السحب الخاصة وكيفية تقييمها وغير ذلك من القضايا المتعلقة بها ، ينتهي إلى أن الحاجة إلى زيادة السيولة الدولية كانت ضرورية في ظل العمل بنظام ثبات أسعار الصرف ، أما مع الأخذ بنظام السماح بتغيرات أسعار الصرف فإن الحاجة إلى زيادة السيولة الدولية تقل ؛ حيث تقوم تغيّرات أسعار الصرف بدورها في تحقيق التوازن في موازين المدفوعات للدول ، ومن ثم تضاءلت أهمية قضية السيولة الدولية وانتهت أهمية حقوق السحب الخاصة .

يعرض المؤلف بعد ذلك لدور الصندوق في قضايا الإصلاح الاقتصادي ، ويؤكد بداية أن الصندوق قد بدأ نشاطه عند إنشائه كمؤسسة نخبة تتعامل أساساً مع الدول الصناعية الكبيرة لضمان استقرار أسعار الصرف بين عملاتها وتوفير حرية التحويل بين هذه العملات .

وعندما لجأت بعض الدول النامية إلى إلغاء الدعم على بعض السلع الأساسية كوسيلة لتخفيض عجز الموازنة الحكومية ، كتوصية الصندوق أدى الأمر إلى اندلاع مظاهرات واضطرابات عرفت "باضطرابات صندوق النقد الدولية " مما هدد السلام الاجتماعي .

ولذلك لم يستمر الصندوق طويلاً في الأخذ بهذه السياسة الجاهزة ، وبدأ من خلال تعاونه مع البنك الدولي في مراعاة كثير من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الدول النامية من خلال ما عرف أنذاك بالإصلاح الهيكلي وشبكات الأمان الاجتماعي .

ومع انهيار النظم الاشتراكية واجه صندوق النقد الدولي مشكلة تحول الدول التي انهارت نظمها إلى اقتصاد السوق ، وقد تطلب الأمر توفير تسهيلات مالية كبيرة لهذه الدول ، بالاشتراك مع البنك الدولي ، وأيضاً توفير الخبرة الفنية اللازمة لذلك التحول .

عن تطور دور البنك الدولي من خلال الفترة محل الدراسة في الباب الثاني ، يقدم المؤلف عرضاً سريعاً وشيقاً لذلك يربط فيه بين تغيير دور البنك وبين التغيرات الاقتصادية العالمية وبين المفاهيم التي سادت عن قضايا التنمية أيضاً .

رأينا أن البنك الدولي للإنشاء والتعمير قد اتجه في البداية كما يوحي اسمه إلى قضايا إعادة بناء أوروبا بعد الحرب ، ثم لم يلبث أن تخصص في قضايا التنمية بالبلاد النامية مركزاً في البداية على تمويل المشروعات وخاصة مشروعات البنية الأساسية ، وربما تأثر البنك في ذلك بتجربته في إعادة إعمار أوروبا ، لقد غلب على سياسة البنك الدولي في هذه المرحلة الاهتمام بالنمو الاقتصادي باعتباره المؤشر الرئيسي لنجاح جهود التنمية في ذلك الوقت كان التفكير السائد هو أن معدل النمو

الاقتصادي يتوقف بدرجة كبيرة على حجم ما ينفذ من استثمارات ، ومن هنا كان الاهتمام بالإنفاق على المشروعات الاستثمارية الكبرى وخاصة مشروعات البنية الأساسية . ومن ناحية أخرى فلم يكن هناك اهتمام يذكر بقضية توزيع نتائج هذا النمو بين طبقات المجتمع المختلفة أو بين الأقاليم المختلفة داخل نفس البلد ، وكانت القناعة السائدة لدى البنك هي أن القطاع الخاص في الدول النامية وقوى السوق بها قادرين على إحداث النمو متى قامت الحكومات بتنفيذ مشروعات البنية الأساسية اللازمة بما توفره من مرافق وما يضخه تنفيذها من أموال في السوق .

وفي أوائل الستينيات دخل على مفهوم التنمية تطور هام وذلك بإعطاء مزيد من الاهتمام لرأس المال البشري إلى جانب رأس المال المادي ، وبدأ الاهتمام بقضايا التعليم والصحة وتنظيم الأسرة ، كذلك شهد مفهوم التنمية في هذه المرحلة بداية الاهتمام بقضايا التوزيع . فقد يزيد معدل النمو الاقتصادي بشكل عام ومع ذلك يزداد الاختلال في توزيع الدخل والثروة فيكون النمو الاقتصادي مصحوباً بتزايد إعداد المهمشين . وقد وجد الاهتمام بقضايا التوزيع آذاناً صاغية من البنك الدولي مع نهاية الستينيات وجاء هذا الاهتمام على صورة إعطاء وزن أكبر للنمو في المناطق الريفية عن مثيله في الحضر ، كما تم توجيه الاهتمام نحو خلق بيئة مناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بدلاً من قصر الاهتمام على المشروعات الكبيرة التي تنفذها الحكومات .

ومع تفاقم أزمة مديونية الدول النامية خلال الثمانينيات بدأت برامج البنك الدولي في الاتجاه نحو ما عرف ببرامج التكيف الهيكلي واستكمال سياسات التثبيت النقدي التي يقدمها صندوق النقد الدولي .

وهكذا بدأ كل من البنك والصندوق يعملان في تعاون . يشير المؤلف إلى أن البنك الدولي بدأ في هذه المرحلة ، في إعطاء عناية متزايدة للجوانب المجتمعية الأخرى مثل حسن توزيع الثروة وإنشاء شبكات الأمان الاجتماعي ومراعاة اعتبارات حماية البيئة .

ومع توسع مفهوم التنمية بدأ الإدراك بأن الدولة لم تعد اللاعب الرئيسي في الساحة ، وأن هناك أدواراً هامة للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ، وقد دعم سقوط الكتلة الاشتراكية هذا الاتجاه ، ويسجل المؤلف أن النظرة إلى البنك الدولي قد تطورت من مجرد النظر إليه كمؤسسة تمويلية إلى النظر إليه كمركز للمعرفة والخبرة التي توضع تحت تصرف الدول النامية .

أما عن تطور مؤسسات التجارة الدولية في الفترة تحت الدراسة فإن المؤلف يستدعي ما سبق أن أشار إليه من أن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) قد تضمنت عدة جولات من المفاوضات بين مجموعة من الدول استهدفت الاتفاق على مزيد من تحرير التجارة الدولية .

وتعتبر جولة أورجواي أكبر الجولات التي جرت في إطار الجات من حيث عدد الدول المشاركة ، لقد بلغ عدد هذه الدول في بداية الجولة ٩٧ دولة ، وبلغ عدد الدول المشاركة في نهاية المفاوضات ١١٧ دولة .

وقد انتهت جولة أورجواي بالتوصل إلى عدد ٢٢ اتفاقاً متعدد الأطراف في مجالات التجارة في السلع والتجارة في الخدمات والجوانب التجارية في مجالات حقوق الملكية الفكرية ، ويقدم المؤلف عرضاً تفصيلياً لبعض من أهم هذه الاتفاقات .

ولم تقتصر جولة أورجواي على توقيع الاتفاقيات المشار إليها بل أنشأت في نفس الوقت منظمة دولية جديدة للإشراف على تنفيذ هذه الاتفاقيات . وهي "منظمة التجارة العالمية" (WTO) لتكون الإطار التنظيمي والمؤسسي لتطبيق الاتفاقات ولتنظيم أي مفاوضات مستقبلية بين دول الأعضاء .

في المبحث الثاني من هذا الفصل يستعرض المؤلف أهم المبادىء والمفاهيم التي توطدت أركانها خلال الربع قرن الأخير من القرن العشرين في مجال الاقتصاد والتنمية . ويبدأ الاستعراض ما يسمى باسم "الليبرالية الجديدة" . إن مفهوم الليبرالية الجديدة الذي يدعو بكل حسم إلى خروج الدولة من أي نشاط إنتاجي يمكن للقطاع الخاص القيام به ، والذي يدعو أيضاً إلى تخفيف ما تضعه الدولة من قيود على القطاع الخاص ، لا يعنى انتهاء دول الدولة في الاقتصاد ، بل أنه يحررها من أدوار لا تخصها لتتفرغ لدور آخر أهم ، لا يستطيع غيرها القيام به ، وهو رسم السياسات ووضع القواعد . ومن ناحية أخرى فقد توسع دور الدولة في توفير نوع من السلع يطلق عليه اسم "السلع العامة" Puplic goods ، وهي سلع وخدمات لا تصلح آليات للسوق العادية لتنظيم عمليات إنتاجها واستهلاكها لأنها شائعة المنافع والتكاليف بحيث لا يمكن تخصيص ما ينشأ عنها من منافع لمن يستحمل تكلفتها من أفراد ، وذلك مثل النظافة العامة ، والصحة العامة ، وشبكات الضمان الاجتماعي (التي توفر الضمان والسلام الاجتماعي للمجتمع ككل) وغير ذلك .

ينتقل المؤلف بعد ذلك إلى تناول مفهوم "التنمية المستدامة" ويؤكد على أنه أصبح المسلم به أن تحقيق النمو الاقتصادي لم يعد وحده كافياً لتحقيق التنمية الحقيقية ، بل لابد أن يصاحب هذا النمو تقدم في نواح أخرى اجتماعية وثقافية . وللذلك فإن "برنامج الأمم المتحدة الائتماني" قد عمد منذ بداية التسعينيات إلى إصدار تقرير سنوي عن التنمية البشرية المستدامة أدخل فيه معايير إضافية جديدة لقياس معدلات التنمية مثل معدل الوفيات ومدى توفر بعض الخدمات الأساسية . أما كلمة "مستدامة" فتعني أن أي تنمية يجب أن تتسم بالاستمرارية عبر الأجيال ، وقد أدى ذلك إلى ظهور مفهوم عدم إهدار الثروات الطبيعية أو إعطاء جيل واحد أو جيلين فرصة استنزفها بما يعنيه ذلك من إجحاف بحقوق أجيال قادمة ، كما أدى ذلك أيضاً إلى إدخال مفهوم حماية البيئة والحفاظ عليها بحالة جيدة للأجيال القادمة .

ينتقل المؤلف إلى مفهوم حماية البيئة ويرى أن هذا المفهوم قد اكتسب بعداً دولياً خلال الربع قرن الأخير ، وذلك بمناقشة قضايا مثل مشاكل ثقب الأوزون ، وارتفاع درجة حرارة الأرض نتيجة الاحتباس الحراري ، وتلوث مياه البحار والأنهار ، وهي قضايا لا يمكن مواجهتها إلا بجهود على

المستوى العالمي ضمن عمل جماعي دولي ، ويرصد المؤلف بعض هذه الجهود .

في الربع الأخير من القرن العشرين ، أيضاً ، ظهر مفهوم "الحكم الصالح" نتيجة أما لوحظ من ضياع لجهود التنمية في أغلب الدول النامية نتيجة للفساد وعدم الرشادة في الحكم ، لقد وقف مبدأ سيادة الدولة أمام أي تفكير للتدخل المباشر في شئون الدول ، ولكن الأمر كان ملحاً ولهذا فقد جاء تعبير "الحكم الصالح" ليستبعد لفظ "الدولة" من المعادلة بدون أن يغير الهدف ، وتمكنت المنظمات الدولية من التذرع بهذا المفهوم الجديد لطرح قضايا تعتبر حساسة في أغلب الدول النامية مثل الفساد وغياب الديمقراطية عدم احترام حقوق الإنسان .

يرصد المؤلف بعد ذلك ظاهرة انكماش المعونات الدولية الموجهة للتنمية خاصة بعد أفول النظام الاشتراكي وتراجع كتلة الدول الاشتراكية وتخليها عن دورها في المواجهة الدولية . ومن ناحية ثانية فهو يرى أن جهود ومعونات التنمية قد أسفرت في أغلب الدول النامية عن نتائج متواضعة لغاية نتيجة لما سبق مناقشته من فساد وإهدار وبعد عن الرشاد . ومن ناحية ثالثة فقد ظهرت فكرة ضرورة تقليص دور الدولة إلى أدنى حد ممكن والاعتماد بدرجة أكبر على القطاع الخاص أدى ذلك كله إلى القول إن التمويل الخاص هو الذي يجب أن يقود جهود التنمية ، وإذا لم يكن القطاع الخاص الوطني قادر على تلك ، فهناك الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة .

ينتقل المؤلف بعد ذلك لموضوع "العولمة" ، ويقدم للقارىء عرضاً مركزاً يتناول فيه هذا الموضوع من نواح عدة . وفى البداية يؤكد أن العولمة لا يمكن اعتبارها وافداً جديداً مفاجئًا هب على العالم ، وإنما هى نتاج لتطور وزيادة تدريجية فى حركة المبادلة وقيام الأسواق وتوسعها ، هذا التوسع الذى بدأ مع بدايات الثورة الصناعية فى أوروبا ، بل وقبل ذلك مع ظهور الرأسمالية التجارية . ثم يشير إلى أن هذا التوسع قد أصبح سريعاً ، فى الوقت الحاضر نتيجة للتطورات التكنولوجية فى مجالات المعلومات والاتصالات ، ونتيجة للتطورات فى الاقتصاد وخاصة فى أسواق المال ، وما استلزمه ذلك من تطورات فى النظام المؤسسي للعلاقات الدولية .

ثم يشير المؤلف إلى تناقض أساسى بين تطور الاقتصاد وتطور السياسة ، فالاقتصاد يتجه إلى العالمية والسلطة السياسية ما تزال وطنية قومية ، فحكومات الدول المتقدمة قد تتخذ قرارات تؤثر على الاقتصاد العالمى بأجمعه ولكنها تُحاسب عليها فقط من قبل الناخبين داخل حدودها .

كما يشير المؤلف إلى أن نتائج العولمة قد مثلت بعض الأحيان تهميشاً اقتصادياً لعدد من الدول النامية ولقطاعات متعددة من المجتمعات فى بعض الدول المتقدمة ، ويستعرض بعض مظاهر وآثار هذا التهميش ويرى أن تنامى ظاهرة العنف وظهور الإرهاب هو أحد هذه الآثار .

فى نهاية هذا المبحث يتناول المؤلف موضوع الترتيبات الإقليمية ويعنى بذلك تنظيم العلاقات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمع بينها خصائص مشتركة وتربط بينها وشائج خاصة .

ويعرض فى هذا الإطار للتعاون الاقتصادى الأوروبى الذى تطور بخطى واثقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ووجد دائماً ، من الرجال الملهمين ، من يقود خطاه لتحقيق غايات واقعية ، الواحدة تلو الأخرى ، حتى وصل إلى ما وصل إليه الآن . ثم يعرض للتعاون الاقتصادى العربى لنرى صورة من صور التردد والتردى ، خطوات قصيرة وغايات بعيدة المنال ، اقتصاديات أبعد ما تكون عن الكفاءة والرشاد ، ونظم حكم أبعد ما تكون عن الديمقراطية .

الباب الثالث الذى يحمل عنوان «المعايير الدولية للنشاط الاقتصادى والمالى» ويتكون من فصلين ؛ يتناول الفصل الأول نشوء وتطور القواعد والمعايير الدولية للنشاط الاقتصادى والمالى ، أما الفصل الثانى فيعرض باختصار لأهم المعايير الدولية المتعلقة بالقطاع المالى ، والسائدة حالياً .

يذكر المؤلف فى بداية الفصل الأول أن الحاجة إلى قواعد خاصة لمعالجة المعاملات الدولية قد ظهرت منذ وقت طويل . فالأوراق التجارية من كمبيالات وسندات أذنيه قد ظهرت فى القرن الثالث أو الرابع عشر فى المدن الإيطالية ، وتم التوسع فى استعمالها فى تمويل التجارة الدولية من الشرق الأقصى عبر البحر المتوسط أو بالبر عبر طريق عُرف باسم "طريق الحرير" وكان من الضرورى أن يتم التعامل مع هذه الأوراق فى مختلف البلدان بطريقة موحدة ، مما استوجب الاعتراف بقواعد موحدة لتنظيم التعامل فى هذه الأوراق عبر الحدود . ومع نشأة البنوك وتوسع عملياتها ، منذ القرن السادس عشر ، كان من الضرورى ترسيخ قواعد موحدة لمعالجة العلاقات بين البنوك العاملة فى مختلف البلدان فيما يتعلق بشروط وضمانات الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وما شابه ذلك من الأدوات البنكية المستخدمة فى تسهيل فى حركة التجارة الدولية . وفى العصر الحديث لم يقتصر الأمر على الخضوع لأحكام الأعراف المستقرة بخصوص بشروط وقواعد التعامل فى الأوراق التجارية والمستندات البنكية ، بل لجأ المجتمع الدولى إلى تقنين عديد من هذه الأحكام على شكل اتفاقيات دولية مثل اتفاقية جنيف للقانون الموحد للأوراق التجارية عام ١٩٣٠ . وعادة ما تأخذ هذه الاتفاقيات شكل "الاتفاقية النموذج" ، أى أنها تضع نموذجاً لظاهرة ما ، مثل الأوراق التجارية ، أو المستندات البنكية ، ويصبح هذا النموذج متاحاً للدول للاستعانة به وتضمين أحكام فى القوانين الوطنية .

يشير المؤلف بعد ذلك إلى القانون التجارى الدولى ، الذى ظهر نتيجة للأخذ بأنواع من التحكيم الدولى فى المنازعات ، وقد ترتب على ذلك تراكم تلك السوابق المتعددة من أحكام المحكمين ، التى أصبحت بمثابة عرف دولى مستقر تراعيه المحاكم وتؤكده أحكام المحكمين . وهكذا بدأ فى الظهور ، فى العمل الاقتصادى الدولى ، قانون دولى خاص يحكم قواعد التجارة والمعاملات الدولية . إلا أن المؤلف يرى أنه يجب الاعتراف بأن هذا القانون التجارى الدولى مازال فى طور التكوين ولم يصل بعد إلى مرحلة الاكتمال .

على أن الأمر لم يقتصر على تطوير قواعد موضوعية للعلاقات الدولية الخاصة ، بل ظهرت الحاجة إلى وضع مزيد من الضوابط على سياسات

الدول فى المجالين الاقتصادى والمالى بما يوفر الشروط المناسبة للارتقاء بكفاءة الأداء الاقتصادى العام لمختلف الدول ويؤدى بالتالى إلى تحقيق الاستقرار المالى للنظام المالى الدولى ، وعدم تعريضه للاختلاف والتقلبات . وهنا لجأ المجتمع الدولى إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية مثل اتفاقيات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية . ومرة أخرى يشير المؤلف إلى ما يستغرقه الاتفاق والتصديق على هذه الاتفاقيات من وقت وجهد ، ويضرب المثل بجولة أورجواى من محادثات الجات التى استغرقت حوالى عشر سنوات قبل أن تسفر عن اتفاق حول إنشاء منظمة التجارة العالمية .

وعندما أصبح الوقت عنصراً حاكماً بعد تسارع خطى التطور فى الاقتصاد العالمى نتيجة للثورة التكنولوجية ، ونتيجة لزيادة التداخلات بين اقتصاديات الدول ، ونتيجة لغلبة نظام السوق الحره ، كان من الضرورى ظهور آليات جديدة لوضع الضوابط والقواعد المناسبة لتحقيق الاستقرار المالى والاقتصادى داخل إطار الاقتصاد الدولى . وفى نفس الوقت فقد كان من الضرورى على هذه الآليات أن هذه الضوابط والقواعد يجب أن تتوافر لها القدرة على التطور والتحول بحيث تستطيع مسايرة التطورات والتحولات فى الاقتصاد العالمى الذى أصبح أبعد ما يكون عن السكون والرتابة . وهكذا ظهر إلى الوجود مفهوم" المعايير الدولية للنشاط الاقتصادى والمالى" .

ومعظم هذه المعايير متعلقة بالقطاع المالى الذى يضم البنوك التجارية وشركات التأمين ، وأسواق المال (التى يتم فيها تداول الأوراق المالية) وما يُلحق بهذه الأسواق من مؤسسات ، مثل شركات السمسرة وبنوك الاستثمار . ويرجع ذلك إلى أن هذا القطاع فى أى دولة هو الأقرب إلى السياسات الاقتصادية تأثيراً وتأثراً . وإذا نظرنا إلى هذه المعايير وجدنا أن بعضها يتعلق بالبيانات المالية الحكومية ، والبعض الأخر يتعلق بالنظم الخاصة بمؤسسات هذا القطاع ، واغلبها من مؤسسات القطاع الخاص . ورغم هذا فإن المعايير المتعلقة بهذه المؤسسات تخاطب سلطات التشريع وواضعى السياسات فى الدول وتوجههم لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بإلزام مؤسسات القطاع المالى فى دولهم بإتباع القواعد والمعايير المنصوص عليها ، وعادة ما يترتب عدم الالتزام بذلك توقيع جزاءات اقتصادية وسياسية تؤثر على الاقتصاد القومى فى مجموعه .

يشير المؤلف بعد ذلك إلى أن المجتمع الدولى لم ينظم مسبقاً وبشكل واضح الهيئات أو السلطات المنوطة بإصدار هذه المعايير ، بل أن الأمر قد نشأ كله تحت ضغط الحاجة ووفقاً للظروف . فإلى جانب بعض المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، فهناك بنك التسويات الدولية الذى يقوم معايير الرقابة على البنوك ويشارك أيضاً فى وضع بعض المعايير الأخرى . وهناك هيئات مهنية مثل "مجلس المعايير المحاسبية الدولية" الذى يضع المعايير المحاسبية التى يجب أن تُعد على أساسها القوائم المالية للشركات والمؤسسات بحيث تعكس ، بطريقة واضحة ومتعارف عليها نتائج نشاط هذه الوحدات . وهناك أيضاً "مجلس معايير التدقيق الدولية" الذى يضع المعايير التى يتم على أساسها مراجعة وتدقيق حسابات الشركات والمؤسسات بواسطة مراجع حسابات مستقل عن إدارة الشركة . وهذه الهيئات

المهنية لا تستند إلى أى اتفاقيات دولية لممارسة عملها ، وإنما تستند إلى نوع من المصداقية المهنية العالمية .

فى الفصل الثانى من هذا الباب يقدم المؤلف عرضاً سريعاً للمعايير الدولية لأداء القطاع المالى ، ويورد جدولاً بهذه المعايير مقسمة حسب المجال (أو الموضوع) ، وعلى حسب الجهة المشرفة على التطبيق . فهناك على سبيل المثال معايير تطبق فى مجال الاقتصاد الكلى (مثل معيار شفافية السياسات النقدية والتمويلية) ، ويشرف على تطبيق هذه المعايير صندوق النقد الدولى . . . وهكذا .

بعد ذلك ينتقل المؤلف إلى عرض أهم مجالات المعايير الدولية المالية ببعض التفصيل . وفى هذا الإطار يقدم شرحاً لبعض هذه المعايير مثل : معايير نظم الدفع والتسوية ، والمبادىء الأساسية للرقابة على البنوك ، وأهم معايير الإدارة الحسنه للمؤسسات ، ونظم التسوية عبر الحدود ، ومكافحة غسيل الأموال .

ثم يتعرض ببعض التفصيل أيضاً لأدوار مختلف الهيئات التى تصدر وتشرف على تطبيق المعايير الدولية للقطاع المالى مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ولجنة بازل للرقابة على البنوك ، إلى آخر القائمة .

وللكتاب خاتمة عامة يقدم فيها المؤلف رؤيته وتوقعاته للنظام الاقتصادى الدولى ، وهو يرى أن المجتمع الدولى فى نفس الاتجاهات التى سبقته إليها المجتمعات المحلية ، فهو مجتمع يتجه نحو مزيد من التنظيم والضبط ، وكل يوم تظهر قواعد ومعايير إضافية للسلوك ، ولا يخلو الأمر من شكل من أشكال الجزاءات أو الأعباء التى تقع على المخالفين لمجموعة المعايير المتفق عليها . وليس معنى ذلك أن المجتمع الدولى قد وصل إلى ما وصلت إليه المجتمعات المحلية من وجود سلطة عليا تضع القوانين وتشرف على تنفيذها وتوقع الجزاءات على المخالفين ، ولكنه ليس بعيد عن ذلك بكثير . فى هذا التنظيم الدولى الجديد مازال للأقوياء اقتصادياً أصوات أعلى وتأثيرا أوضح على مسار الأحداث ، والقواعد والمعايير تعبر أكثر عن مصالح الدول الصناعية الكبرى . يرى المؤلف أن على الدول الأقل نمواً الا تتجاهل النظام الاقتصادى المعاصر فهذا سيكون أمراً مرتفع التكلفة بالنسبة لها ، وإنما عليها أن تتعامل معه بذكاء وبفهم كامل وبإيجابية ومع محاولة التخفيف من آثاره السلبية على اقتصادياتها ، خاصة وأن معظم ترتيبات هذا النظام تتضمن ـ بشكل أو بآخر ـ منافذ لحماية المصالح الوطنية والله أعلم .

وفى النهاية نقول إننا أمام كتاب جاد كُتب بموضوعية وعمق وبذل مؤلفه جهداً لا يستهان به لتقريب موضوع كتابه المتخصص إلى المثقف العام ، ونجح فى ذلك ولكن على المثقف العام ، أن يبذل جهداً لمتابعته وهو يعرض أفكاره ويؤصلها ، وسوف يجتنى ثمرة طيبة لجهده .

هو كتاب يأتي فى وقت تصاعدت فيه الحملات ضد النظام الاقتصادى الدولى المعاصر الذى لا يحقق العدالة المنشودة لدول العالم الثالث ، وهو أمر يسلم به المؤلف . ولكنه فى نفس الوقت

يتناول هذا الأمر بموضوعية . وأثناء تقصيه لمراحل تطور هذا النظام منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مروراً بفترة الربع الأخير من القرن العشرين يثبت أن هذا النظام قد جاء نتيجة لممارسات على أرض الواقع صاحبها النجاح أحياناً والفشل أحياناً أخرى ، والصعوبات فى جميع الأحوال ، حتى برز إلى الوجود وهو يحمل فى طياته البذور التى غرستها فيه طريقة تكوينه ، بذور القابلية الدائمة للتغير والتطور . فهو نظام لم يعتمد على نظريات جاهزة ، بل أن التنظير فيه لاحق ، أو حاول أن يلاحق ما حدث على أرض الواقع .

يشير المؤلف إلى أن هذا النظام ـ شأنه شأن كل نظام ـ هو تعبير عن مصالح الأقوياء بالدرجة الأولى . وليس الحل أمام الضعفاء أن ينسحبوا منه فهذا أمر باهظ التكلفة عليهم ، بل الحل أمامهم أن يتعاملوا معه بذكاء وفهم كامل ، علّهم فى يوم ما أن يصبحوا من أصحاب الأصوات المسموعة ، والتاريخ الذى عرضه المؤلف يشهد بإمكانية ذلك . ولعل الخطوة الأولى لفهم أى ظاهرة هى أن يعتقد من يتصدى لذلك بأنها ، بداية ، قابله للفهم ، وقد نجح هذا الكتاب فى مساعدة قارئه على اتخاذ هذه الخطوة ، وذهب به إلى أبعد من ذلك كثيراً .

والكتاب سوف يضيف الكثير إلى مكتبات الاقتصاد والعلوم السياسية على وجه الخصوص وإلى مقتنيات المكتبات العامة الكبيرة بصفة عامة .